The Impact of Applying Forensic Accounting Methods in Reducing Tax Fraud: A Field Study in the General Tax Authority

Lect. Suhad Jiad Matarud
Post-Graduate Institute for Accounting Financial Studies – University of Baghdad
suhad.j@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Assist. Lect. Huda Hadib Abbas
Post-Graduate Institute for Accounting Financial Studies – University of Baghdad
huda.h@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Received: 25/1/2026 Accepted: 1/3/2026 Published: 31/3/2026

Abstract

The objective of the research was to identify the relationship and impact between the research variables, represented by forensic accounting techniques as an independent variable with dimensions (specialized examination and auditing, digital evidence, legal skills, judicial reports) and tax fraud as a dependent variable. The research population was the General Tax Authority, including individuals and companies obligated to tax accounting. A sample of (110) was taken, and a questionnaire was distributed as a research tool. It was analyzed using the statistical program (SPSS V.27) to describe and diagnose the personal information of the respondents. Confirmatory factor analysis and hypothesis testing related to correlation and impact were conducted using the statistical program (AMOS V.24). A set of results was reached, the most prominent of which are: Direct Impact Relationship: There is a statistically significant impact relationship of the forensic accounting variable on the variable of reducing tax fraud → this is the core and most important result of the study. Impact Relationship of Forensic Accounting Dimensions: All dimensions have a statistically significant impact on reducing tax fraud → this clarifies that the impact is not only general but rooted in each dimension. The research recommended the necessity of developing the legislative and organizational structure that allows for the broader application of forensic accounting, with attention to qualifying tax personnel through specialized training programs, as well as enhancing cooperation between regulatory bodies and the General Tax Authority to reduce opportunities for tax fraud to occur.

Keywords. Forensic accounting, tax fraud, forensic auditing, tax inspection, legal skills.

أثر تطبيق أساليب المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال الضريبي :دراسة ميدانية في الهيئة العامة للضرائب

م. سهاد جياد مطرود
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية– جامعة بغداد

م. م هدى هديب عباس
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية– جامعة بغداد

مستخلص

هدف البحث إلى التعرف على العلاقة والأثر بين متغيرات البحث والمتمثلة بأساليب تقنيات المحاسبة القضائية بمثابة متغير مستقل بأبعاد (الفحص والتدقيق المتخصص، الأدلة الرقمية، المهارات القانونية ، التقارير القضائية) والاحتيال الضريبي بمثابة متغير تابع، كان مجتمع البحث الهيئة العامة للضرائب أفراد وشركات من المكلفين بتحاسب الضريبي، وتم اخذ عينات يبلغ عددها (١١٠) حيث تم توزيع الاستبانة كأداة للبحث وتم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSSV27) لوصف وتشخيص المعلومات الشخصية للأفراد المستجيبين وحيث التحليل ألعاملي ألتوكيدي واختبار الفرضيات المتعلقة بالارتباط والأثر استخدام البرنامج الإحصائي(AMOS V.24) . وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي أبرزها: علاقة التأثير المباشرة: وجود علاقة تأثير معنوية لمتغير المحاسبة القضائية في متغير الحد من الاحتيال الضريبي → هذا هو جوهر الدراسة وأهم نتيجة. علاقة التأثير لمحاور المحاسبة القضائية: جميع المحاور لها تأثير معنوي في الحد من الاحتيال الضريبي → يوضح أن التأثير ليس عامًا فقط بل متجذر في كل محور. أوصى البحث بضرورة تطوير البنية التشريعية والتنظيمية التي تتيح تطبيق المحاسبة القضائية بشكل أوسع، مع الاهتمام بتأهيل الكوادر الضريبية عبر برامج تدريبية متخصصة، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الأجهزة الرقابية والهيئة العامة للضرائب لتقليل فرص ارتكاب الاحتيال الضريبي.

الكلمات المفتاحية. المحاسبة القضائية، الاحتيال الضريبي، التدقيق الجنائي، الرقابة الضريبية، المهارات القانونية.

المقدمة

يمثل التهرب الضريبي أحد أبرز التحديات التي تواجه الإدارات الضريبية في الدول المعاصرة، لما يترتب عليه من آثار سلبية مباشرة على كفاءة النظام الضريبي وعدالة توزيع الأعباء، فضلًا عن تقليص الإيرادات العامة وإضعاف الثقة بالمؤسسات المالية. وفي العراق، حيث تتداخل التحديات التنظيمية والتشريعية والمهنية، تزداد الحاجة إلى أدوات متقدمة قادرة على مواجهة أساليب الاحتيال المتطورة التي تجاوزت قدرات التدقيق التقليدي. وتأتي المحاسبة القضائية كمدخل حديث يجمع بين المعرفة المحاسبية والمالية والقانونية، بما يمكّن من كشف حالات الغش والتهرب الضريبي بصورة علمية ومنهجية، وتقديم الأدلة الفنية الداعمة للتحقيقات والنزاعات الضريبية. ومن هنا، يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى فعالية المحاسبة القضائية في الحد من التهرب الضريبي في البيئة العراقية، بما يسهم في تعزيز كفاءة الإدارة الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية، ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي.

١- منهجية البحث والدراسات السابقة

١.١ منهجية البحث

١.١.١. مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في الفجوة الناتجة عن قصور الإجراءات التدقيقية التقليدية في الكشف عن عمليات الاحتيال الضريبي الممنهجة، ومدى قدرة الأدوات القضائية المحاسبية على سد هذه الفجوة. ويمكن صياغة المشكلة في التساؤل الرئيس التالي: -تكمن مشكلة البحث في التساؤل التالي: -

إلى أي مدى يسهم تطبيق أساليب المحاسبة القضائية في الحد من لاحتيال الضريبي في الهيئة العامة للضرائب

٢.١.١ أهمية البحث: -

يساهم برفد المكتبات والباحثين بدراسة ميدانية حديثة حول دور المحاسبة القضائية في المجال لضريبي، كما تساعد الهيئات الضريبية ومكاتب المحاسبة على تطوير أدواتها لكشف ومنع الاحتيال، ومن ناحية التشريعية يقدم التوصيات قد تساهم في تعديل وتعزيز بعض النصوص القانونية الضريبية في العراق.

٣.١.١ أهداف البحث

أ. تحديد مفهوم وتقنيات المحاسبة القضائية ودورها في البيئة الضريبية.

ب. التعرف على أنواع وأساليب الاحتيال الضريبي الشائعة في العراق.

ج. قياس أثر تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال الضريبي.

د. تقديم مقترحات لتعزيز تطبيق المحاسبة القضائية في الهيئة العامة للضرائب.

٤.١.١ أنموذج فرضية البحث

الشكل رقم (١) أنموذج البحث الفرضي

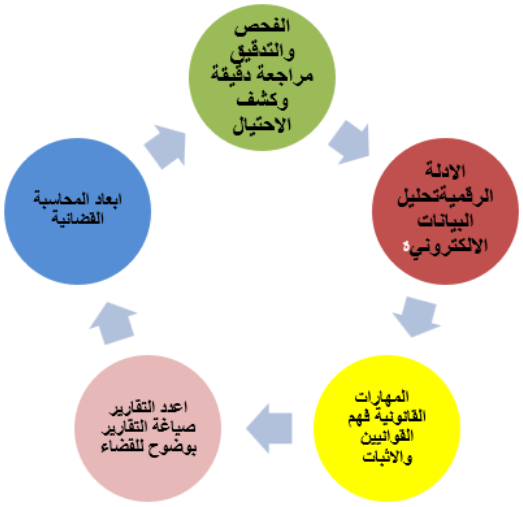

المصدر الشكل من أعداد الباحثان

٥.١.١ فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ارتباط بين المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال الضريبي في الميدان المبحوث. وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية: –

أ. توجد علاقة ارتباط بين الفحص والتدقيق المتخصص والحد من الاحتيال الضريبي.

ب. توجد علاقة ارتباط بين الأدلة الرقمية والحد من الاحتيال الضريبي.

ج. توجد علاقة ارتباط بين المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي والحد من الاحتيال الضريبي.

د. توجد علاقة ارتباط بين التقارير القضائية وفق المعايير القانونية والحد من الاحتيال الضريبي.

الفرضية الرئيسة الثانية: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق أساليب المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال الضريبي في الهيئة العامة للضرائب وتتفرع منها عدد من الفرضيات وهي كالأتي

أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الفحص والتدقيق المتخصص في الحد من الاحتيال الضريبي

ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الأدلة الرقمية في الحد من الاحتيال الضريبي

ج. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمهارات القانونية لدى المحاسب القضائي في الحد من الاحتيال الضريبي.

د. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأعداد التقارير القضائية وفق المعايير القانونية في الحد من الاحتيال الضريبي

٦.١.١ منهجية البحث: – المنهج المستخدم :الوصفي التحليلي + الميداني. أداة البحث :استبانه موجهة إلى، موظفي الهيئة لعامة للضرائب، خبراء في المحاسبة القضائية، والأساليب الإحصائية، استخدام برنامج SPSS أو Excel لتحليل نتائج الاستبانة

٧.١.١ حدود البحث

أ. الحدود المكانية :العراق الهيئة العامة للضرائب

ب. الحدود الزمانية :بيانات السنوات الأخيرة(2024–2021)

٨.١.١ **عينة البحث:** –هي الموظفون العاملون في الهيئة العامة للضرائب ممّن لهم علاقة مباشرة بعمليات التحاسب، التدقيق، والرقابة)

ممكن أن تشمل:

أ. المحاسبون.

ب. المدققون والمراقبون الضريبيون.

ج. موظفو أقسام التحاسب الضريبي والرقابة الداخلية.

د. بعض المسؤولين الإداريين المرتبطين باتخاذ القرارات المالية.

٢.١ الدراسات السابقة

١.٢.١ دراسة الحمداني (٢٠٢١) أثر المحاسبة القضائية في تعزيز الحوكمة الضريبية وانعكاسها على الحد من التهرب الضريبي.

المشكلة دراسة ضعف الشفافية والحوكمة الضريبية وانتشار التهرب الضريبي وكانت فرضيتها المحاسبة القضائية تعزز الحوكمة وتحد من التهرب الضريبي، أهم ما توصلت أليها دراسة، وجود علاقة بين المحاسبة القضائية والحد من التهرب، لكن التطبيق العملي ضعيف. أما أهم التوصيات إعداد كوادر متخصصة، إدماج المحاسبة القضائية في التشريعات، إجراء دراسات ميدانية مستقبلية.

٢.٢.١ دراسة الزبيدي (٢٠٢٢) بعنوان: علاقة المحاسبة القضائية بكشف الغش الضريبي (دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب).

تمثلت مشكلة الدراسة، انتشار الغش الضريبي وضعف أدوات كشفه. وكانت الفرضية، تطبيق أساليب المحاسبة القضائية يساعد في كشف الغش الضريبي. أما أهم الاستنتاجات، وجود علاقة ارتباط وتأثير إيجابي بين المحاسبة القضائية وكشف الغش، وكانت أهم التوصيات، تعزيز استخدام أساليب المحاسبة القضائية في الهيئة العامة للضرائب، تدريب الكوادر.

٣.٢.١ دراسة عبد الله (٢٠٢٣) بعنوان دور المحاسبة القضائية في تطوير منظومة الفحص الضريبي.

تمثلت المشكلة الدراسة بقصور منظومة الفحص الضريبي التقليدي،وكانت فرضيتها أساليب المحاسبة القضائية تطور منظومة الفحص الضريبي، أما أهم الاستنتاجات، استخدام المحاسبة القضائية يحسن كفاءة الفحص ويزيد الحصيلة الضريبية ، وكانت أهم التوصيات، إدماج أساليب المحاسبة القضائية في إجراءات الفحص، تطوير قدرات الفاحصين.

٤.٢.١ دراسة خليل (٢٠٢٤) بعنوان دور المراجعة القضائية في الكشف عن الاحتيال والتهرب الضريبي

تمثلت المشكلة دراسة انتشار الاحتيال والتهرب وصعوبة كشفه بالطرق التقليدية وكانت فرضيتها المراجعة القضائية أداة فعّالة لكشف الاحتيال والتهرب، توصلت إلى أهم الاستنتاجات المراجعة القضائية فعّالة لكنها لم تُقِس الأثر التطبيقي إحصائيا وكانت أهم التوصيات تفعيل دور المراجعة القضائية، تطوير أدوات قياس تطبيقية أكثر عمقًا

٥.٢.١ دراسة الموسوي (٢٠٢٥) بعنوان دور المحاسبة القضائية في مكافحة التهرب الضريبي في البيئة العراقية.

تمثلت مشكلة الدراسة، ضعف العدالة الضريبية في البيئة العراقية. وكانت فرضية الدراسة أساليب المحاسبة القضائية تسهم في مكافحة التهرب ودعم العدالة الضريبية. توصلت إلى أهم الاستنتاجات إمكانية توظيف المحاسبة القضائية في دعم العدالة الضريبية، لكن دون نموذج تطبيقي شامل، كانت أهم التوصيات بناء نموذج تطبيقي متكامل، تعزيز الدراسات الميدانية، إدماج التكنولوجيا الحديثة.

٣.١الفجوة البحثية

أظهرت مراجعة الدراسات السابقة أن معظم البحوث تناولت موضوع المحاسبة القضائية في السياق الضريبي من زوايا محددة. فبعضها ركز على تعزيز الحوكمة والشفافية، وأخرى على كشف الغش أو تطوير منظومة الفحص الضريبي، فيما تناولت بعض الدراسات دورها في دعم العدالة الضريبية أو الكشف عن الاحتيال. ومع ذلك، اتسمت هذه الدراسات إما بالطابع النظري العام أو بالتركيز الجزئي على جانب واحد، ولم تقدم معالجة شاملة أو قياسًا ميدانيًا معمقًا لأثر أساليب المحاسبة القضائية على التهرب والاحتيال الضريبي في البيئة العراقية.

تميزت هذه الدراسة عن سابقاتها بالانتقال من **الجانب النظري** (لماذا نحتاج المحاسبة القضائية؟) إلى **الجانب التطبيقي** (كيف نطبق أساليبها فعلياً) فهي لا تكتفي بوصف الظاهرة، بل تختبر **أثر أدوات وتقنيات محددة** في الحد من **الاحتيال الضريبي** الممنهج، لتقديم نموذج عملي وقابل للقياس الإحصائي في بيئة الهيئة العامة للضرائب، وهو ما افتقرت إليه الدراسات السابقة".

٢. النظري للمحاسبة القضائي

١.٢. مفهوم وتعريف وأهمية المحاسبة القضائية.

برغم من وجود اختلاف بين الكتاب حول مفهوم المحاسبة القضائية فهي استخدام للمهارات المحاسبية والتدقيقية والتحقيقية لفحص وتحليل البيانات المالية بهدف الكشف عن الاحتيال والفساد المالي بكافة إشكاله وتقديم الأدلة لدعم الإجراءات القانونية في المحاكم والقضايا المالية، ويعمل المحاسب القضائي كخبير لتقديم التقارير والرأي الفني المحايد للمساعدة في حل النزاعات في القضايا ذات الطبيعة المحاسبية والمالي والضريبية (عبد الله،٢٠٢٠،٢٠). كما وإشارة (حسن ،٢٠٢٠،١٢) المحاسبة القضائية تتكون من شقين هما المحاسبة، القضائية، حيث أن المحاسبة تعمل على توفير المعلومات المالية لتساعد في أتخاذ القرارات الاقتصادية عن طريق تصنيف وتلخيص وتحليل الأحداث الاقتصادية بطريقة منطقية، أما القضائية هي لها علاقة وصله بالقانون والقضاء لذا فأن دمج المصطلحين بمسمى **(المحاسبة القضائية)** تهدف إلى اعتماد المعلومات والبيانات المحاسبية لتحديد وتمييز الحقائق لسند ودعم الموقف القضائي.

٢.٢. عرفت المحاسبة القضائية بعدد من التعارف

عرفه (يوسف، ٢٦، ٢٠٢٣) المحاسبة القضائية تقوم على تكامل بين المحاسبة والمراجعة والقانون وعلم الأجرام وتكنولوجيا المعلومات ومهارات التحري لمساعدة المؤسسات وأجهزة الدولة لمحاربة ومكافحة الفساد والجرم المالي والاقتصادي ومعاقبة المجرم مع تحديد

المسؤولين عن حماية الاقتصاد والمال العام. كما وعرفتها جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكي.(AICPA) تطبيق المعرفة المحاسبية والقانونية، تجمع بين خبرة المحاسب ومهارات المحقق لتفسير المسائل المالية المعقدة.

كما عرفها (Kranacher,5,2021) بأنها فرع من فروع المحاسبة تدمج بين المحاسبة والتدقيق والأحكام القانونية، لتحليل البيانات المالية، وكشف الغش والاحتيال والتلاعب، وتقديم أظهار أدله وتقارير مالية يمكن الاعتماد عليها قي القضايا والنزاعات القضائية.

المحاسبة القضائية تُعرَّف بأنها مجال محاسبي، متخصص يجمع بين المحاسبة، والتحقيق، والقانون، وتهدف إلى تحليل البيانات المالية واستخدامها، كأدلة في القضايا، والنزاعات القانونية، لاسيما تلك المتعلقة بالاحتيال المالي. كما تسهم في تقديم تقارير فنية تدعم الجهات القضائية في فهم الجوانب المالية المعقدة واتخاذ القرارات المناسبة. (Crumbley, Heitger & Smith 2022, 21–25). رأي الباحثة بالمحاسبة القضائية هي أداة محورية في تعزيز نزاهة الأنظمة المالية، لما تمتلكه من قدرة على الربط بين التحليل المحاسبي الدقيق، والإجراءات القانونية، بما يساهم في كشف الاحتيال المالي والحد من آثاره الاقتصادية والاجتماعية. كما تعدّ المحاسبة القضائية عنصرًا داعمًا للحوكمة الرشيدة، من خلال توفير أدلة مالية موثوقة تساعد الجهات القضائية والرقابية على اتخاذ قرارات عادلة.

٣.٢. أهمية وأهداف المحاسبة القضائية

المحاسبة القضائية هي أحدى الأدوات المهمة الحديثة في دعم النظام المالي والرقابي، لما تؤديه من دور فاعل في كشف حالات الغش، والاحتيال المالي ، والجرائم الاقتصادية التي يصعب ، اكتشافها بالأساليب المحاسبية التقليدية، إذ تعتمد على الدمج بين المعرفة المحاسبية والتدقيقية والمهارات التحقيقية ذات الطابع القانوني، مما يسهم في تعزيز موثوقية التقارير المالية والحد من ممارسات التلاعب والتزوير، كما تبرز أهميتها في دعم الجهات القضائية والرقابية من خلال إعداد تقارير مالية دقيقة تمثل أدلة مهنية يمكن الاستناد إليها في الفصل و النزاعات، والقضايا المالية، إضافة إلى إسهامها في تعزيز الشفافية و الحوكمة الرشيدة وحماية المال العام والخاص والحد من المخاطر المالية داخل الوحدات الاقتصادية.

(الزبيدي،٥٢، ٢٠٢٠) (الحيالي،٨٩، ٢٠٢٢).

٤.٢. أهداف المحاسبة القضائية

تهدف المحاسبة القضائية إلى دعم الجهود الرقابية والقضائية في مكافحة الفساد المالي، وتعزيز نزاهة المعلومات المحاسبية، من خلال توظيف الأساليب التحليلية والتحقيقية للكشف عن الانحرافات المالية وتقديم أدلة مهنية تسهم في حماية المال العام والخاص وتعزيز الشفافية والمساءلة. **وتتمثل أهداف المحاسبة القضائية بما يأتي:** –

أ. الكشف عن الغش والاحتيال المالي والجرائم الاقتصادية، ولاسيما التلاعب في السجلات المحاسبية والتهرب الضريبي، باستخدام أساليب تحليل مالي وتحقيقي متقدمة. (الشمري، ٢٠١٩، ص ٤٤).

ب. دعم الأجهزة القضائية والرقابية من خلال إعداد تقارير محاسبية دقيقة وموضوعية تصلح كأدلة فنية يعتمد عليها في الفصل في النزاعات والقضايا المالية. (الجبوري، ٢٠٢٠، ص ٦١).

ج. تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة داخل الوحدات الاقتصادية، والحد من مظاهر الفساد المالي والإداري (عبد الله،٨٨، ٢٠٢١)

د. حماية المال العام والخاص وتقليل المخاطر المالية الناتجة عن ضعف الرقابة أو سوء استخدام الموارد المالية (التميمي،٧٣، ٢٠١٨).

٥.٢. أدوات وأساليب المحاسبة القضائية

تعتمد المحاسبة القضائية على مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تمكّن المحاسب القضائي من كشف الغش والاحتيال وتحليل الانحرافات المالية وتقديم أدلة مهنية موثوقة، ومن أبرزها ما يأتي:–

أ. **تحليل البيانات المالية** تُستخدم أدوات التحليل المالي مثل تحليل النسب المالية، وتحليل الاتجاهات، والمقارنات الزمنية لاكتشاف القيم غير الطبيعية والمؤشرات الدالة على التلاعب أو الغش في القوائم المالية.(الزبيدي،٢٠٢٠، ٥٥)

ب. **تقنيات التدقيق التحقيقي** :- تشمل الفحص التفصيلي للقيود والسجلات المحاسبية، والتحقق من المستندات المؤيدة للعمليات المالية، وتتبع مسار العمليات المشكوك فيها للكشف عن الاحتيال المالي (الحيالي،٢٠٢٢،٩٣).

ج. **أسلوب المقابلات والاستجواب:** – تُعد المقابلات مع العاملين والإدارة من التقنيات المهمة في المحاسبة القضائية، حيث تساعد في جمع الأدلة غير المحاسبية وفهم السلوكيات المرتبطة بالجرائم المالية. (عبد الرحمن، ٢٠٢١، ٦٨).

د. **استخدام النماذج الإحصائية:** – تُستخدم النماذج الإحصائية واختبارات التنبؤ للكشف عن الأنماط غير الاعتيادية في البيانات المالية، مما يسهم في تحديد احتمالات الغش والاحتيال. (الجبوري، ٢٠٢٠، ٥٩)

هـ. **توظيف تكنولوجيا المعلومات:** – تشمل استخدام برامج تحليل البيانات المحاسبية، وبرامج كشف الاحتيال، وتقنيات التدقيق الإلكتروني، ولاسيما في ظل الاعتماد المتزايد على النظم المحاسبية المحوسبة. (السامرائي، ٢٠١٩، ٤١).

الخلاصة/ مما تقدّم، تبرز أدوات وأساليب المحاسبة القضائية، بوصفها آلية فاعلة في تشخيص ممارسات التلاعب والانحراف في البيانات المالية، ولاسيما تلك المتعلقة بالالتزامات الضريبية. وعليه، يُعدّ الاحتيال الضريبي ميدانًا تطبيقيًا جوهريًا يبرز الأهمية العملية للمحاسبة القضائية ودورها في كشف هذه الممارسات والحد من آثارها السلبية على كفاءة النظام الضريبي وحماية المال العام.

٣. الاحتيال الضريبي ودور المحاسبة القضائية في مكافحته

١.٣. مفهوم وتعريف الاحتيال الضريبي

يُعبّر مفهوم الاحتيال الضريبي عن السلوكيات والممارسات غير المشروعة التي ينتهجها المكلف الضريبي بقصد الإخلال بالالتزامات الضريبية المفروضة عليه، من خلال التحايل على القوانين والأنظمة الضريبية واستغلال الثغرات الإدارية والرقابية، بما يؤدي إلى تقليل الوعاء الضريبي أو الامتناع عن سداد الضريبة المستحقة، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على العدالة الضريبية والإيرادات العامة للدولة.(عبد الله،١١٠،٢٠١٩).كما بينه (الجبوري ،٦٧،٢٠٢٠) الاحتيال الضريبي هو كل فعل يقوم بيه المكلف ، متعمدا بهدف التهرب من الضريبة المستحقة، كليًا أو جزئيًا، باستخدام وسائل وثغرات غير قانونية، كإخفاء الدخل أو تقديم بيانات القوائم المالية الضريبية غير صحيحة. يُعرَّفه (الحيالي ،٢٠٢١، ٥٣) بأنه أحد أشكال الجرائم المالية التي تنطوي على مخالفة صريحة للتشريعات الضريبية، ويهدف إلى تقليل العبء الضريبي، بصورة غير مشروعة، بما يضر بالإيرادات العامة والعدالة الضريبية.

يمثل الاحتيال الضريبي سلوكًا غير قانوني يعتمد على التلاعب في السجلات والمستندات المالية أو استغلال ضعف الرقابة الضريبية لتحقيق منافع شخصية على حساب الخزينة العامة. (التميمي،٨٨،٢٠١٨).

الخلاصة/ الاحتيال الضريبي هو سلوك أخلاقي، قبل أن يكون واجب، وطني والالتزام بتسديد الضريبة وعدم التحايل على القانون بهدف التهرب والاستفادة من الثغرات الموجودة في القانون، لان تسديد ما بذمة المكلف سواء كان شخص طبيعي او معنوي هو التزام أخلاقي واتجاه الدولة والمجتمع.

٢.٣. مساوئ الاحتيال الضريبي

أ. يؤدي الاحتيال الضريبي إلى تشويه بيئة المنافسة بين المنشآت الاقتصادية، إذ تتمتع المنشآت غير الملتزمة بميزة تكلفة غير عادلة مقارنة بالمنشآت الملتزمة بالقوانين الضريبية (الزهراني،٥١،٢٠٢٢).

ب. يؤدي الاحتيال الضريبي إلى الإخلال بمبدأ العدالة الضريبية، حيث تتحمل الفئات الملتزمة أعباءً إضافية نتيجة تهرب أو تحايل بعض المكلفين، مما يضعف الثقة بالنظام الضريبي (النعيمي،٧٨،٢٠٢١).

ج. يسهم الاحتيال الضريبي في إضعاف الموارد المالية للدولة، مما يؤدي إلى عجز في تمويل الموازنة العامة ويحدّ من قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة (الربيعي،١١٩،٢٠٢٠).

د. يسهم الاحتيال الضريبي في إضعاف الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية، ويعزز السلوكيات السلبية تجاه الالتزام الضريبي، مما ينعكس سلبًا على الامتثال الضريبي الطوعي (الحمادي،٩٣،٢٠٢٠).

هـ. يسهم انتشار الاحتيال الضريبي في اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي، الأمر الذي يضعف كفاءة الإدارة الضريبية ويقلل من فعالية السياسات المالية والرقابية للدولة (حسين ٢٠١٩،٦٤).

٣.٣. دور المحاسبة القضائية في كشف الاحتيال الضريبي

يعدّ الاحتيال الضريبي من أبرز التحديات التي تواجه النظم الضريبية المعاصرة، لما يترتب عليه من آثار سلبية تمسّ الإيرادات العامة، والعدالة الضريبية، وكفاءة الإدارة المالية للدولة. ومع تعقّد الأساليب المستخدمة في التحايل على التشريعات الضريبية، لم تعد وسائل الرقابة التقليدية كافية لكشف هذه الممارسات، الأمر الذي استدعى الاعتماد على أدوات وأساليب أكثر تخصصًا، وفي هذا الإطار برزت المحاسبة القضائية بوصفها مدخلًا مهنيًا فاعلًا في كشف الاحتيال الضريبي ودعم الجهود الرقابية والقضائية في الحد منه.

أ. تساعد المحاسبة القضائية في تعزيز كفاءة الرقابة الضريبية والحد من تكرار حالات الاحتيال، من خلال الكشف المبكر عن الانحرافات الضريبية وتحسين مستوى الامتثال الضريبي (القيسي،٢٠٢٢،٥٨).

ب. تسهم المحاسبة القضائية في كشف الاحتيال الضريبي من خلال تحليل الإقرارات الضريبية وربطها بالبيانات المحاسبية الفعلية، بما يساعد على اكتشاف حالات إخفاء الدخل أو التلاعب في الوعاء الضريبي (العامري،٢٠٢١،٦٦).

ج. تعتمد المحاسبة القضائية على الفحص ألتحقيقي للسجلات والمستندات المالية، الأمر الذي يمكّن من تتبع العمليات الوهمية والمصروفات المصطنعة المستخدمة لتقليل الضريبة المستحقة بصورة غير قانونية (الدليمي،٢٠٢٠،٨١).

د. تسهم تقارير المحاسبة القضائية في دعم الجهات الضريبية والقضائية بأدلة مالية مهنية تساعد في إثبات جرائم الاحتيال الضريبي واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين (العزاوي،٢٠١٩،١٠٤).

الخلاصة/ في الاحتيال الضريبي هو ليس مخالفة مالية وإنما هي مخالفة أخلاقية تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لأنه حلقة مفرغة كلما زاد التهرب الضريبي كلما ضعفت قدرة الحكومة على تقديم الخدمات للمجتمع، لذا لابد من تفعيل دور المحاسبة القضائية لأنها ضرورة إستراتيجية لمواجهة الاحتيال الضريبي، من خلال أدواتها وأساليبها وهي الفحص والتدقيق، والأدلة، والقرارات القضائية، لزيادة قوة الدولة من خلال زيادة إيراداتها لتقديم الخدمات واستقرار الاقتصاد.

والجانب العملي سيوضح العلاقة والارتباط والأثر بين متغيرات البحث.

٤. الجانب العملي

تعد البرامج الإحصائية من الوسائل التي أصبحت تسهل عمليات التحليل الإحصائي وخاصة في البيانات ذات إحجام العينات الكبيرة. تم في هذا البحث تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V.27) لوصف وتشخيص المعلومات الشخصية للأفراد المستجيبين، بالإضافة إلى وصف المحاور من حيث الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية. أما من حيث التحليل ألعاملي ألتوكيدي واختبار الفرضيات المتعلقة بالارتباط والأثر فقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (AMOS V.24).

١.٤. وصف البيانات الشخصية.

سيتم في هذه الفقرة وصف البيانات التعريفية للمستجيبين وكما موضح في الجدول (1):

جدول (1) وصف البيانات التعريفية للمستجيبين

الوصف	التقسيم او الفئة	العدد	النسبة
العمر	ذكر	90	90.0%
	انثى	10	10.0%
	المجموع	100	100%
الجنس	اقل من ٣٠ سنة	4	4.0%
	٣١ – ٣٩ سنة	30	30.0%
	٤٠ – ٤٩ سنة	42	42.0%
	٥٠ سنة فأكثر	24	24.0%

	المجموع	100	100%
المؤهل العلمي	متوسطة	6	6.0%
	اعدادية	16	16.0%
	دبلوم	11	11.0%
	بكالوريوس	60	60.0%
	ماجستير	7	7.0%
	المجموع	100	100%
المسمى الوظيفي	مدقق مالي	2	2.0%
	محاسب قانوني	22	22.0%
	محاسب تكاليف	23	23.0%
	محاسب ضرائب	20	20.0%
	رئيس شعبة الحسابات	13	13.0%
	رئيس وحدة التدقيق الداخلي	1	1.0%
	معاون رئيس وحدة التدقيق	7	7.0%
	محاسب ضريبي	12	12.0%
	المجموع	100	100%
سنوات الخبرة	1-10سنة	19	19.0%
	11-15سنة	40	40.0%
	16-20سنة	14	14.0%
	٢١ فأكثر	27	27.0%
	المجموع	100	100%
القسم/الواحدة	قسم التدقيق الضريبي	12	12.0%
	قسم التخمين الضريبي	32	32.0%
	قسم الحسابات	22	22.0%
	قسم التدقيق الداخلي	11	11.0%
	قسم التخطيط والمتابعة	9	9.0%
	قسم شؤون المكلفين	14	14.0%
	المجموع	100	100%

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد إلى مخرجات برنامج(SPSS V.27)

الجنس: حصل جنس الذكور على نسبة 90%، أما نسبة الإناث فقد 10% للمستجيبين.

العمر: يلاحظ أن الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) قد حصلت على نسبة 4%، بينما حصلت الفئة العمرية (31 – 39) سنة على نسبة 30.0%، وحصلت الفئة العمرية (40 – 49) سنة على النسبة 42.0%، وأخيرا حصلت الفئة العمرية (٥٠ سنة فأكثر) على النسبة 24.0% للمستجيبين.

المؤهل العلمي: يلاحظ ان المؤهل العلمي متوسطة قد حصل على نسبة 6.0%، وحصل المؤهل العلمي إعدادية على نسبة 16.0%، وحصل المؤهل العلمي دبلوم على نسبة 11.0%، وحصل المؤهل العلمي بكالوريوس على نسبة 601.0%، و أخيرا حصل المؤهل العلمي ماجستير على نسبة 7.0% للمستجيبين.

المسمى الوظيفي: يلاحظ أن المسمى الوظيفي مدقق مالي قد حصل على نسبة 2.0%، بينما حصل المسمى الوظيفي محاسب قانوني على نسبة 22.0%، كما حصل المسمى الوظيفي محاسب تكاليف على نسبة 23.0%، وحصل المسمى الوظيفي محاسب ضرائب على نسبة 20.0%، وحصل المسمى الوظيفي رئيس شعبة الحسابات على نسبة 13.0%، وحصل المسمى الوظيفي رئيس وحدة التدقيق الداخلي على نسبة 1.0%، وحصل المسمى الوظيفي معاون رئيس وحدة التدقيق على نسبة 7.0%، واخيراً وحصل المسمى الوظيفي محاسب ضريبي على نسبة 12.0%للمستجيبين.

سنوات الخبرة: يلاحظ أن سنوات الخبرة (1 –10) سنة قد حصلت على نسبة 19.0%، بينما حصلت سنوات الخبرة (11 –15) سنة على نسبة 40.0%، وحصلت سنوات الخبرة (16 –20) سنة على نسبة 14.0%، واخيراً حصلت سنوات الخبرة (٢١ سنة فأكثر) على نسبة 27.0% للمستجيبين.

القسم آو الوحدة: يلاحظ ان قسم التدقيق الضريبي قد حصل على نسبة 12.0%، بينما حصل قسم التخمين الضريبي على نسبة 32.0%، وحصل قسم الحسابات على نسبة 22.0%، وحصل قسم التدقيق الداخلي على نسبة 11.0%، وحصل قسم التخطيط والمتابعة على نسبة 9.0%، وأخيرا حصل قسم شؤون المكلفين على نسبة 14.0% للمستجيبين.

٢.٤. تشخيص ووصف لمتغيرات الدراسة

من اجل وصف وتشخيص إبعاد ومتغيرات الدراسة سيتم أيجاد نسب الأهمية النسبية والمعدل العام والتوزيعات التكرارية و الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير، كما تم ترتيب أهمية أبعاد كل متغير بالاستناد إلى مؤشر الأهمية النسبية (RII) "Relative importance index" الذي يستخدم لمعرفة الأهمية النسبية لأبعاد البحث من وجهة نظر الأفراد المبحوثين، علماً أن قيمة هذا المؤشر تقع ما بين (1≥RII≥0) ويمكن تصنيف قيمته الى خمسة مستويات حسب مقياس (Likert) الخماسي المعتمد في البحث الحالي، وعلى وفق التوزيع الفرضي التالي (Akadiri, 2011: 192): (درجة عالية=1 ≥ RII≥ 0.8)؛ (متوسطة الى عالية=0.8 > RII ≥ 0.6)؛ (متوسطة=0.6 > RII ≥ 0.4)؛ (منخفضة الى متوسطة=0.4 > RII ≥ 0.2)؛ (منخفضة= 0 ≤ RII < 0.2).

١.٢.٤ وصف متغير المحاسبة القضائية

يوضح وصف محاور متغير المحاسبة القضائية المعدل العام والتوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمحاور متغير المحاسبة القضائية

جدول (2) وصف متغير المحاسبة القضائية

الفقرات	مقياس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب بالأهمية	ترتيب الفقرات
	أوافق بشدة (5)		أوافق (4)		محايد (3)		لا أوافق (2)		لا أوافق بشدة (1)					
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%				
الفحص والتدقيق المتخصص في الكشف المبكر عن حالات الاحتيال الضريبي	27.75	27.75	40.5	40.5	13.5	13.5	11.25	11.25	7	7	3.708	1.191	74.150	4
	68.25				13.50		18.25							
الأدلة الرقمية في تقليل حالات الاحتيال الضريبي	30.00	30.00	35.75	35.75	18.25	18.25	11.00	11.00	5.00	5.00	3.748	1.136	74.950	3
	65.75				18.25		16.00							
المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي في رفع فعالية مكافحة الاحتيال الضريبي	30.00	30.00	40.00	40.00	12.00	12.00	13.00	13.00	5.00	5.00	3.770	1.159	75.400	1
	70.00				12.00		18.00							
الأعداد التقارير القضائية وفق المعايير القانونية في تعزيز الشفافية الضريبية وتقليل الاحتيال	31.50	31.50	35.00	35.00	17.00	17.00	11.00	11.00	5.50	5.50	3.760	1.164	75.200	2
	66.50				17.00		16.50							
المعدل العام	29.81	29.81	37.81	37.81	15.19	15.19	11.56	11.56	5.63	5.63	3.75	1.16	74.93	
	67.625				15.188		17.188							

المصدر: إعداد الباحثتان بالاستناد إلى مخرجات برنامج(SPSS V.27)

من خلال الجدول (2) أعلاه، يلاحظ أن محور(الفحص والتدقيق المتخصص في الكشف المبكر عن حالات الاحتيال الضريبي) قد حصل نسبة اتفاق عام بلغت 68.25%، بينما بلغت نسبة عدم الاتفاق 18.258%، أما رأي محايد فقد بلغ 11.74%. كما حصل

بُعد مرونة المكونات على أهمية نسبية بلغت 74.150% أذ تصنف هذه النسبة على إنها نسبة متوسطة إلى عالية كمؤشر للأهمية النسبية(RII)، وكذلك بلغ متوسط هذا البُعد (3.708) وبانحراف قياسي بلغ (1.191).

كذلك يمكن ملاحظة ان محور(الأدلة الرقمية في تقليل حالات الاحتيال الضريبي) قد حصل نسبة اتفاق عام بلغت 65.75%، بينما بلغت نسبة عدم الاتفاق 16.00%، أما رأي محايد فقد بلغ 18.25%. كما حصل بُعد مرونة المكونات على اهمية نسبية بلغت 74.950% إذ تصنف هذه النسبة على أنها نسبة متوسطة إلى عالية كمؤشر للأهمية النسبية(RII)، وكذلك بلغ متوسط هذا البُعد (3.748) وبانحراف قياسي بلغ (1.136).

كذلك يمكن ملاحظة ان محور(المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي في رفع فعالية مكافحة الاحتيال الضريبي) قد حصل نسبة اتفاق عام بلغت 70.00%، بينما بلغت نسبة عدم الاتفاق 18.00%، أما رأي محايد فقد بلغ 12.00%. كما حصل بُعد مرونة المكونات على أهمية نسبية بلغت 75.400% أذ تصنف هذه النسبة على أنها نسبة متوسطة إلى عالية كمؤشر للأهمية النسبية(RII)، وكذلك بلغ متوسط هذا البُعد (3.770) وبانحراف قياسي بلغ (1.159).

واخيراً يلاحظ ان محور(الأعداد التقارير القضائية وفق المعايير القانونية في تعزيز الشفافية الضريبية وتقليل الاحتيال) قد حصل نسبة اتفاق عام بلغت 66.50%، بينما بلغت نسبة عدم الاتفاق 16.50%، أما رأي محايد فقد بلغ 17.00%. كما حصل بُعد مرونة المكونات على أهمية نسبية بلغت 75.200% أذ تصنف هذه النسبة على أنها نسبة متوسطة الى عالية كمؤشر للأهمية النسبية(RII)، وكذلك بلغ متوسط هذا البُعد (3.760) وبانحراف قياسي بلغ (1.164).

ومن خلال الجدول (2)ومن خلال المقارنة يلاحظ هناك تفاوت بين محاور متغير المحاسبة القضائية. حيث يلاحظ أن محور(المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي في رفع فعالية مكافحة الاحتيال الضريبي) قد حصل على أعلى أهمية نسبية، اما محور(الفحص والتدقيق المتخصص في الكشف المبكر عن حالات الاحتيال الضريبي) فقد حصل على اقل أهمية نسبية. أما متوسط متغير المحاسبة القضائية فقد بلغ (3.750) وبانحراف قياسي (1.160) وبأهمية نسبية بلغت (74.930%) آذ تصنف هذه النسبة على أنها نسبة متوسطة إلى عالية كمؤشر للأهمية النسبية(RII) .

٢.٢.٤ وصف متغير الحد الاحتيال الضريبي: –يوضح الجدول (3) وصف محاور متغير الحد الاحتيال الضريبي المعدل العام والتوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الحد الاحتيال الضريبي

جدول (3) وصف متغير الحد الاحتيال الضريبي

الفقرات	مقياس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%
	أوافق بشدة (5)		أوافق (4)		محايد (3)		لا أوافق (2)		لا أوافق بشدة (1)				
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
الحد الاحتيال الضريبي	34.1	34.1	30.2	30.2	15.6	15.6	11.1	11.1	9	9	3.693	1.286	73.860
	64.30				15.60		20.10						

المصدر: إعداد الباحثتان بالاستناد إلى مخرجات برنامج(SPSS V.27)

من خلال الجدول (3) أعلاه، متغير الحد الاحتيال الضريبي قد حصل نسبة اتفاق عام بلغت 64.30%، بينما بلغت نسبة عدم الاتفاق 20.10%، أما رأي محايد فقد بلغ 15.60%. كما حصل متغير الحد الاحتيال الضريبي على أهمية نسبية بلغت 73.860% آذ تصنف هذه النسبة على أنها نسبة متوسطة الى عالية كمؤشر للأهمية النسبية(RII)، وكذلك بلغ متوسط هذا البُعد (3.693) وبانحراف قياسي بلغ (1.286).

٣.٤ قياس ثبات الاستبيان Reliability test: –من اجل تحديد مستوى ثبات الاستبيان يتطلب الأمر أيجاد معامل ألفا الطبقي للأبعاد مجتمعة. لقد جزء (Feldt & Brennan, 1989) قيم معامل الثباتReliability test إلى ثلاثة أجزاء. جزء عالي آو

يمكن أن يعبر على انهُ مستوى عالي والذي تكون فيهِ القيم أكبر من (70%)، ومستوى متوسط للقيم التي تقع بين 70%-40%، ومستوى منخفض للقيم التي تكون اقل من 40%. وقد تم أيجاد معامل ألفا الطبقي وكما موضح في الجدول (4) أدناه.

جدول (4) قياس الثبات لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتغيرات الأساسية	قيمة المعامل
المحاسبة القضائية	الفحص والتدقيق المتخصص في الكشف المبكر عن حالات الاحتيال الضريبي	0.89
	الأدلة الرقمية في تقليل حالات الاحتيال الضريبي	0.87
	المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي في رفع فعالية مكافحة الاحتيال الضريبي	0.84
	الأعداد التقارير القضائية وفق المعايير القانونية في تعزيز الشفافية الضريبية وتقليل الاحتيال	0.87
الحد الاحتيال الضريبي		0.96
معامل ألفا الطبقي للأبعاد مجتمعة $\alpha_{st.}$		0.97

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.27

حيث يلاحظ أن قيمة معامل ألفا الطبقي بلغت قيمتهُ 0.97 وهي أكبر من 0.70% لمتغيري الدراسة. كما يلاحظ أن جميع قيم محاور متغير المحاسبة القضائية كانت أكبر من 70%، كذلك فان قيمة معامل ألفا لمتغير الحد الاحتيال الضريبي أيضا كانت أكبر من 70%، بذلك يمكن القول ومن خلال قيم معامل الفا لمحاور متغير المحاسبة القضائية وقيمة معامل ألفا لمتغير الحد الاحتيال الضريبي ومعامل ألفا الطبقي، أن هناك قوة ثبات لمتغيرات الدراسة.

الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة: -ان الاتساق الداخلي يمثل ترابط الأسئلة مع البُعد الذي يمثلها، فإذا أردنا قياس الاتساق الداخلي على مستوى البُعد الواحد، تتم عملية حساب الاتساق الداخلي من خلال إيجاد قيمة معامل الارتباط (المطلقة) بين الأسئلة داخل البُعد مع البُعد نفسهُ. ويشير ((Wu, M. et a (2016) انه إذا كانت قيمة هذا المتوسط أكبر من أو يساوي (٠.٣) فهذا يدل على وجود اتساق داخلي.

ومن خلال الجدول (5) يلاحظ أن هناك اتساق داخلي على مستوى المحاور وذلك بدلالة قيم معاملات الارتباط والتي ظهرت قيمها ما بين (0.777-0.900) بالنسبة إلى متغير المحاسبة القضائية، وما بين القيمتين (0.838-0.924) بالنسبة إلى متغير الحد الاحتيال الضريبي، وهي أكبر من (٠.٣) مما يدل على ان هناك علاقة ارتباط معنوية بين الفقرات وبين المحاور التي تمثلها.

جدول (5) الاتساق الداخلي لأبعاد المتغيرات

الاتساق الداخلي										
المتغيرات	المحاور	تسلسل الفقرات								
		الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العاشرة
		درجة ارتباط الفقرة بالبعد									
		(P-value)									
المحاسبة القضائية	الفحص والتدقيق المتخصص في الكشف المبكر عن حالات الاحتيال الضريبي	0.868	0.9	0.868	0.841	-	-	-	-	-	-
		0.000	0.000	0.000	0.000	-	-	-	-	-	-
	الأدلة الرقمية في تقليل حالات الاحتيال الضريبي	0.852	0.898	0.872	0.798	-	-	-	-	-	-
		0.000	0.000	0.000	0.000	-	-	-	-	-	-
	المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي في رفع فعالية مكافحة الاحتيال الضريبي	0.777	0.825	0.896	0.777	-	-	-	-	-	-
		0.000	0.000	0.000	0.000	-	-	-	-	-	-
	الأعداد التقارير القضائية وفق المعايير القانونية في تعزيز الشفافية الضريبية وتقليل الاحتيال	0.862	0.842	0.872	0.814	-	-	-	-	-	-
		0.000	0.000	0.000	0.000	-	-	-	-	-	-
الحد الاحتيال الضريبي		0.843	0.847	0.838	0.843	0.894	0.891	0.911	0.908	0.913	0.924
		0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج(SPSS V.27)

٤.٤ اختبار التوزيع الطبيعي

أن عملية اختيار طرائق التقدير تعتبر من المسائل الأساسية من اجل الحصول على نتائج دقيقة تتناسب والبيانات المدروسة. ومن اجل تحديد الطريقة المناسبة للتقدير يتطلب الآمر أجراء اختبار عودة المتغيرات إلى التوزيع الطبيعي. ومن النتائج الموضحه في الجدول (6) أدناه ومن خلال قيمة P يلاحظ أنها اقل من 0.05لجميعمحاور متغير **المحاسبة القضائية** وكذلك متغير الحد من الاحتيال الضريبي مما يدل على أنها لا تتوزع توزيع احتمالي طبيعي. ولكون أن هذه المحاور والمتغير التابع لا تتوزع توزيع احتمالي طبيعي، مما يتطلب استخدام طرائق تقديرية بديلة لا تفترض التوزيع الاحتمالي الطبيعي.

جدول (6) قيم معيار (Kolmogorov–Smirnov) لاختبار التوزيع الطبيعي

Kolmogorov Smirnov			
P-value	N	Statistic	المتغيرات الرئيسية
0.000	100	0.19	الفحص والتدقيق المتخصص في الكشف المبكر عن حالات الاحتيال الضريبي
0.000	100	0.167	الأدلة الرقمية في تقليل حالات الاحتيال الضريبي
0.000	100	0.146	المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي في رفع فعالية مكافحة الاحتيال الضريبي
0.000	100	0.17	الأعداد التقارير القضائية وفق المعايير القانونية في تعزيز الشفافية الضريبية وتقليل الاحتيال
0.000	100	0.203	الحد الاحتيال الضريبي

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.27

٥.٤ التحليل ألعاملي ألتوكيدي

يتضمن التحليل ألعاملي ألتوكيدي تحقق مؤشرات جودة المطابقة وفق قيم محددة. آذ يتم اختبار مدى ملائمة المتغيرات المدروسة للنموذج المقترح من قبل الباحث من خلال توافق أبعادها. كذلك يتم من خلال التحليل ألعاملي ألتوكيدي أيجاد قيم التشبعات بين المتغيرات المشاهدة والمتغيرات الكامنة. أن قيم التشبعات (Factor Loading) تعتبر من العناصر الأساسية في التحليل ألعاملي ألتوكيدي. أن الشكل (٢) يوضح قيم تشبعات أو ما تسمى بعوامل التحميل (Factor Loading) للمتغيرات المشاهدة بالمتغيرات الدالة عليها والمتعلقة بمتغيرات الدراسة وبشكل أجمالي والمبينة قيمها على السهم ذي الرأس الواحد بين السؤال والمتغير الكامن، فضلاً عن قيم معاملات الارتباط بين كل زوج من المتغيرات الكامنة والمبينة قيمها على السهم ذي الرأسين.

الشكل (٢) التحليل ألعاملي ألتوكيدي لأبعاد متغيرات الدراسة

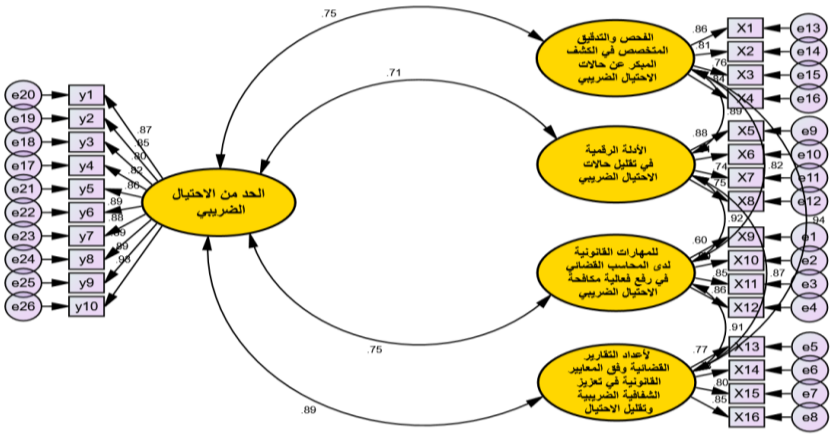

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد إلى مخرجات برنامج(SPSS V.27)

آن المخطط الفرضي الموضح في جزء المنهجية، يحدد معنوية الأنموذج المقترح من قبل الباحث ومطابقته لأنموذج عينة الدراسة. حيث يتم التحقق من مؤشرات جودة المطابقة، والتي تم الاستناد عليها من حيث حدود القبول المستخدمة من قبل اغلب الباحثين (McDonald RP, & MHR,2002). ومن خلال مؤشرات جودة مطابقة يلاحظ ان جميع المؤشرات ضمن الحدود المقبولة لها وكما موضح في الجدول (7) أدناه:

الجدول (7) مؤشرات جودة المطابقة الخاصة بالتحليل ألعاملي ألتوكيدي

المؤشرات	القيمة	النتيجة
CMIN/DF	0.75	مطابق
GFI	0.98	مطابق
AGFI	0.99	مطابق
PGFI	0.82	مطابق
NFI	0.98	مطابق
RFI	0.99	مطابق
RMR	0.07	مطابق

المصدر: إعداد الباحثتان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (AMOS V.24)

٦.٤ قيم معاملات الانحدار المعيارية

لقد وضع (Hair, et al.2016) جدولاً والذي يوضح قيم التشبعات المحددة حسب حجم العينة. ومن خلال الجدول (8) الذي يوضح قيم معاملات الانحدار المعيارية (SRW–التشبعات) بالإضافة إلى القيم الاحتمالية (P–value) المرافقة لها. أن جميع الفقرات ظهرت ذات دلالة معنوية وذلك كون أن القيم الاحتمالية (P–value) المرافقة لها كانت اقل من (0.05). أما قيم التشبعات (SRW) فقد ظهرت جميعها أكبر من (0.65).

جدول (8) قيم معاملات الانحدار المعيارية لنتائج التحليل ألعاملي ألتوكيدي

Parameter			SRW	P–value	Parameter			SRW	P–value
X1	←	الفحص والتدقيق المتخصص	0.859	0.004	y1	←	الحد من الاحتيال الضريبي	0.868	0.004
X2	←		0.815	0.003	y2	←		0.852	0.004
X3	←		0.76	0.003	y3	←		0.805	0.003
X4	←		0.842	0.003	y4	←		0.819	0.005
X5	←	الأدلة الرقمية	0.879	0.002	y5	←		0.863	0.004
X6	←		0.812	0.004	y6	←		0.893	0.005
X7	←		0.739	0.002	y7	←		0.881	0.003
X8	←		0.752	0.003	y8	←		0.885	0.004
X9	←	المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي	0.602	0.004	y9	←		0.893	0.003
X10	←		0.69	0.003	y10	←		0.927	0.005
X11	←		0.847	0.003					
X12	←		0.857	0.001					
X13	←	التقارير القضائية وفق	0.775	0.003					
X14	←		0.733	0.002					
X15	←		0.798	0.002					
X16	←		0.852	0.003					

المصدر: إعداد الباحثتان بالاستناد إلى مخرجات برنامج(AMOS V.24)

بذلك ومن خلال التحليل ألعاملي ألتوكيدي ومن خلال قيم التشبعات التي ظهرت أكبر من القيمة المحددة وحسب حجم العينة. وكذلك من خلال مطابقة قيم مؤشرات جودة المطابقة في الجدول (7) للقيم المحددة، فانهُ يمكن الاعتماد على النموذج المحدد المقترح من قبل الباحث في اختبار فرضيات الدراسة من خلال ان الأسئلة كانت تمثل أبعاد المتغيرات.

٧.٤ اختبار فرضيات الدراسة

بعد انجاز الاختبارات القبلية والتحليل ألعاملي ألتوكيدي، سيتم في هذا المبحث اختبار علاقات الارتباط والتأثيرات بين المتغيرات قيد البحث إجمالا وبشكل منفرد على مستوى الأبعاد.

تحليل فرضيات علاقات الارتباط

من الفرضيات المهمة التي يجب اختبارها هي فرضيات علاقات الارتباط. آذ أن معامل الارتباط يعكس قوة ونوع العلاقة بين متغيرين. فالإشارة السالبة تعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية. أما الإشارة الموجة فتعني ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية. كما قيمة معامل الارتباط تدل على قوة العلاقة، اذ كلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد، سواء بالسالب ام بالموجب كلما دل ذلك على ان هناك ارتباط قوي بين المتغيرين.

الفرضية الرئيسية الأولى:توجد علاقة ارتباط بين المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال الضريبي في الميدان المبحوث.

يوضح الجدول (9) أدناه، نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

الجدول (9) العلاقة بين متغيرالمحاسبة القضائية ومتغير الحد الاحتيال الضريبي

المتغير الأول	اتجاه العلاقة	المتغير الثاني	قيمة الارتباط	95% Confidence Interval		القيمة الاحتمالية P-value
				Lower	Upper	
المحاسبة القضائية	⟷	الحد الاحتيال الضريبي	0.82	0.695	0.904	0.003

المصدر: إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية AMOS V.24

يوضح اختبار الفرضية، أن علاقة الارتباط بين متغير المحاسبة القضائية ومتغير الحد الاحتيال الضريبي هي علاقة طردية وذلك بدلالة الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط البالغ قيمتهُ (0.82). كذلك يلاحظ ان حدي الثقة عند مستوى 95% (Confidence Interval) التي تراوحت قيمتيهما ضمن الفترة (0.695, 0.904)، ظهرت كلتا القيمتين متشابهتين في الإشارة. كما ان علاقة الارتباط هي علاقة ذات دلالة معنوية وذلك لان قيمة p والتي بلغت (0.003) وهي اقل من (0.05) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير المحاسبة القضائية ومتغير الحد الاحتيال الضريبي.

ويمكن توضيح علاقة الارتباط بين متغير المحاسبة القضائية ومتغير الحد الاحتيال الضريبي من خلال الشكل (٣) الأتي:

الشكل (٣) الارتباط بين متغير المحاسبة القضائية ومتغير الحد الاحتيال الضريبي

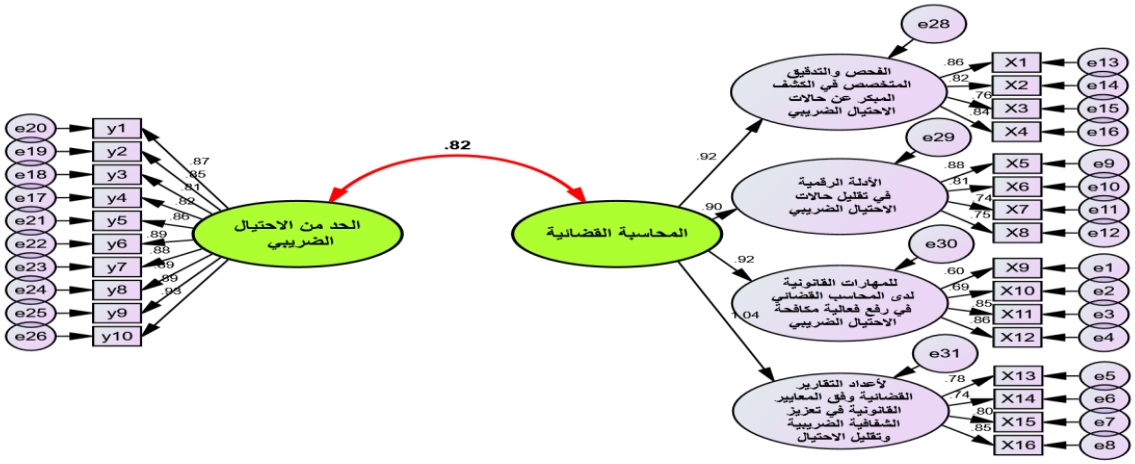

المصدر: إعداد الباحثتان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية AMOS V.24

وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

أ. توجد علاقة ارتباط بين الفحص والتدقيق المتخصص والحد من الاحتيال الضريبي.

ب. توجد علاقة ارتباط بين الأدلة الرقمية والحد من الاحتيال الضريبي.

ج. توجد علاقة ارتباط بين المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي والحد من الاحتيال الضريبي.

د. توجد علاقة ارتباط بين التقارير القضائية وفق المعايير القانونية والحد من الاحتيال الضريبي.

يوضح الجدول (10) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية أعلاه:

الجدول (10) العلاقة بين أبعاد متغير المحاسبة القضائية ومتغير الحد الاحتيال الضريبي

المتغير الأول	اتجاه العلاقة	المتغير الثاني	قيمة الارتباط	95% Confidence Interval		القيمة الاحتمالية P-value
				Lower	Upper	
الفحص والتدقيق المتخصص	⟷	الحد الاحتيال الضريبي	0.75	0.539	0.894	0.003
الادلة الرقمية	⟷		0.71	0.515	0.870	0.002
المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي	⟷		0.75	0.605	0.869	0.002
التقارير القضائية وفق المعايير القانونية	⟷		0.89	0.797	0.957	0.003

المصدر: إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية AMOS V.24

توضح اختبار الفرضيات أعلاه، أن علاقة الارتباط بين بُعد الفحص والتدقيق المتخصص ومتغير الحد الاحتيال الضريبي هي علاقة طردية وذلك بدلالة الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط البالغ قيمتهُ (0.75). كذلك يلاحظ ان حدي الثقة عند مستوى 95% (Confidence Interval) التي تراوحت قيمتيهما ضمن الفترة (0.539, 0.894) ظهرت كلتا القيمتين متشابهتين في الإشارة. كما ان علاقة الارتباط هي علاقة ذات دلالة معنوية وذلك لان قيمة p والتي بلغت (0.003) وهي اقل من (0.05) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين بُعد الفحص والتدقيق المتخصص ومتغير الحد الاحتيال الضريبي.

كذلك يلاحظ ان علاقة الارتباط بين بُعد الأدلة الرقمية ومتغير الحد الاحتيال الضريبي هي علاقة طردية وذلك بدلالة الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط البالغ قيمتهُ (0.71). كذلك يلاحظ أن حدي الثقة عند مستوى(Confidence Interval) 95% التي تراوحت قيمتيهما ضمن الفترة (0.515, 0.870) ظهرت كلتا القيمتين متشابهتين في الإشارة. كما ان علاقة الارتباط هي علاقة ذات دلالة معنوية وذلك لان قيمة p والتي بلغت (0.002) وهي اقل من (0.05) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين بُعد الأدلة الرقمية ومتغير الحد الاحتيال الضريبي.

كما يلاحظ ان علاقة الارتباط بين بُعد المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي ومتغير الحد الاحتيال الضريبي هي علاقة طردية وذلك بدلالة الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط البالغ قيمتهُ (0.75). كذلك يلاحظ ان حدي الثقة عند مستوى (Confidence 95% Interval) التي تراوحت قيمتيهما ضمن الفترة (0.605, 0.869) ظهرت كلتا القيمتين متشابهتين في الإشارة. كما أن علاقة الارتباط هي علاقة ذات دلالة معنوية وذلك لان قيمة p والتي بلغت (0.002) وهي اقل من (0.05) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين بُعد المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي ومتغير الحد الاحتيال الضريبي.و أخيرا يلاحظ ان علاقة الارتباط بين بُعد التقارير القضائية وفق المعايير القانونية ومتغير الحد الاحتيال الضريبي هي علاقة طردية وذلك بدلالة الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط البالغ قيمتهُ (0.89). كذلك يلاحظ ان حدي الثقة عند مستوى 95% (Confidence Interval) التي تراوحت قيمتيهما ضمن الفترة (0.797, 0.957) ظهرت كلتا القيمتين متشابهتين في الإشارة. كما ان علاقة الارتباط هي علاقة ذات دلالة معنوية وذلك لان قيمة p والتي بلغت (0.003) وهي اقل من (0.05) مما يعني رفض

فرضية العدم وقبول الفضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين بُعد التقارير القضائية وفق المعايير القانونية القضائي ومتغير الحد الاحتيال الضريبي.

ويمكن توضيح علاقة الارتباط بين أبعاد متغير المحاسبة القضائية ومتغير الحد الاحتيال الضريبي من خلال الشكل (٤) الأتي:

الشكل (٤) الارتباط بين أبعاد متغير المحاسبة القضائية ومتغير الحد الاحتيال الضريبي

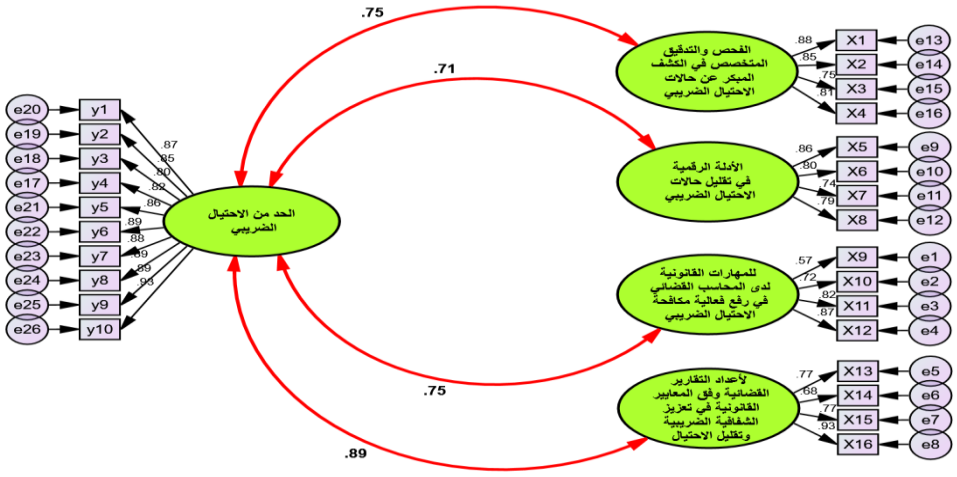

المصدر: إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية AMOS V.24

الفرضية الرئيسة الثانية: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق أساليب المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال الضريبي في الهيئة العامة للضرائب

يوضح الجدول (11) أدناه، نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة لمتغير المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال الضريبي:

المتغير المستقل	اتجاه التأثير	المتغير التابع	معامل الانحدار Estimate(β)	الخطأ المعياري لمعامل الانحدار Se.(β)	95% Confidence Interval		القيمة الاحتمالية P-value
					Lower	Upper	
المحاسبة القضائية	←	الحد من الاحتيال الضريبي	0.882	0.119	0.659	1.115	0.002

المصدر: إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (AMOS V.24)

يلاحظ ان تأثير متغير المحاسبة القضائية في متغير الحد من الاحتيال الضريبي هو تأثير طردي من خلال الاشارة الموجبة لمعامل الانحدار Estimate(β) والتي تعود لمتغير المحاسبة القضائية والبالغ قيمتهُ (0.882)، كما ان قيمة الخطأ المعياري لمعامل الانحدار (0.119). كذلك فان كلاً من الحدين الأدنى (Lower) والأعلى (Upper) لحدود الثقة (95%Confidence Interval) والتي كانت قيمتهما (0.659, 1.115)،كانتا متشابهتان في الإشارات عند مستوى معنوية (0.05). كذلك يلاحظ أن هذا التأثير هو تأثير ذو دلالة معنوية من خلال قيمة P والبالغة (0.002) وهي اقل من (0.05) مما يعني أن هناك تأثير معنوي لمتغير المحاسبة القضائية في متغير الحد من الاحتيال الضريبي.

ويمكن توضيح تأثير متغير المحاسبة القضائية في متغير الحد من الاحتيال الضريبي من خلال الشكل (٥) الأتي:

الشكل (٥) تأثير متغير المحاسبة القضائية في متغير الحد من الاحتيال الضريبي

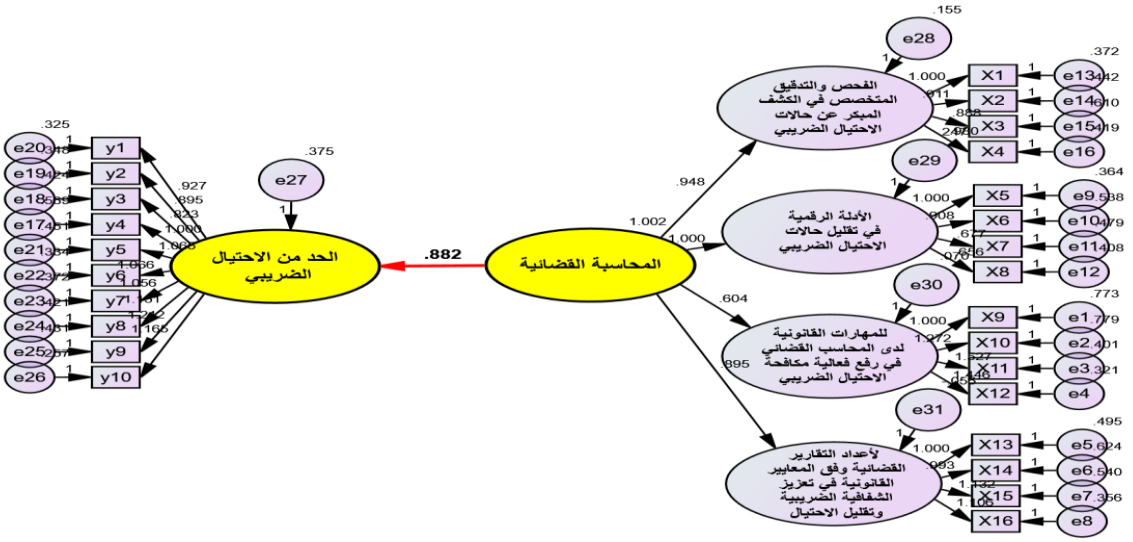

المصدر: إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية AMOS V.24

وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الثانية الفرضيات الفرعية التالية:

أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الفحص والتدقيق المتخصص في الحد من الاحتيال الضريبي.

ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الأدلة الرقمية في الحد من الاحتيال الضريبي.

ج. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمهارات القانونية لدى المحاسب القضائي في الحد من الاحتيال الضريبي.

د. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأعداد التقارير القضائية وفق المعايير القانونية في الحد من الاحتيال الضريبي.

يوضح الجدول (12) أدناه، نتائج اختبار الفرضيات الفرعية أعلاه التأثير لأبعاد متغير المحاسبة القضائية في متغيير الحد من الاحتيال الضريبي:

المتغير المستقل	اتجاه التأثير	المتغير التابع	معامل الانحدار Estimate(β)	الخطأ المعياري لمعامل الانحدار Se.(β)	95% Confidence Interval		القيمة الاحتمالية P-value
					Lower	Upper	
الفحص والتدقيق المتخصص	←	الحد من الاحتيال الضريبي	0.772	0.139	0.520	1.092	0.002
الأدلة الرقمية	←		0.696	0.138	0.430	0.966	0.002
المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي	←		1.282	0.459	0.814	2.676	0.001
التقارير القضائية وفق المعايير القانونية	←		1.118	0.162	0.852	1.488	0.002

المصدر: إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (AMOS V.24)

يلاحظ أن تأثير بُعد الفحص والتدقيق المتخصص في متغير الحد من الاحتيال الضريبي هو تأثير طردي من خلال الإشارة الموجبة لمعامل الانحدار Estimate(β) والتي تعود لبُعد الفحص والتدقيق المتخصص والبالغ قيمتهُ (0.772)، كما ان قيمة الخطأ المعياري لمعامل الانحدار (0.139). كذلك فان كلاً من الحدين الأدنى (Lower) والأعلى (Upper) لحدود الثقة (95%Confidence Interval) والتي كانت قيمتهما (0.520, 1.092)،كانتا متشابهتان في الإشارات عند مستوى معنوية (0.05). كذلك يلاحظ ان هذا التأثير هو تأثير ذو دلالة معنوية من خلال قيمة P والبالغة (0.002) وهي اقل من (0.05) مما يعني ان هناك تأثير معنوي لبُعد الفحص والتدقيق المتخصص في متغير الحد من الاحتيال الضريبي.

كما يلاحظ أن تأثير بُعد الأدلة الرقمية في متغير الحد من الاحتيال الضريبي هو تأثير طردي من خلال الإشارة الموجبة لمعامل الانحدار Estimate(β) والتي تعود لبُعد الأدلة الرقمية والبالغ قيمتهُ (0.696)، كما ان قيمة الخطأ المعياري لمعامل الانحدار (0.138). كذلك فان كلاً من الحدين الأدنى (Lower) والأعلى (Upper) لحدود الثقة (95%Confidence Interval) والتي كانت قيمتهما (0.966, 0.430)، كانتا متشابهتان في الإشارات عند مستوى معنوية (0.05). كذلك يلاحظ ان هذا التأثير هو تأثير ذو دلالة معنوية من خلال قيمة P والبالغة (0.002) وهي اقل من (0.05) مما يعني أن هناك تأثير معنوي لبُعد الأدلة الرقمية في متغير الحد من الاحتيال الضريبي.

كذلك يلاحظ ان تأثير بُعد المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي في متغير الحد من الاحتيال الضريبي هو تأثير طردي من خلال الإشارة الموجبة لمعامل الانحدار Estimate(β) والتي تعود لبُعد المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي والبالغ قيمتهُ (1.282)، كما ان قيمة الخطأ المعياري لمعامل الانحدار (0.459). كذلك فان كلاً من الحدين الأدنى (Lower) والأعلى (Upper) لحدود الثقة (95%Confidence Interval) والتي كانت قيمتهما (2.676, 0.814)، كانتا متشابهتان في الإشارات عند مستوى معنوية (0.05). كذلك يلاحظ ان هذا التأثير هو تأثير ذو دلالة معنوية من خلال قيمة P والبالغة (0.001) وهي اقل من (0.05) مما يعني ان هناك تأثير معنوي لبُعد المهارات القانونية لدى المحاسب القضائي في متغير الحد من الاحتيال الضريبي.

وأخيرا يلاحظ ان تأثير بُعد التقارير القضائية وفق المعايير القانونية في متغير الحد من الاحتيال الضريبي هو تأثير طردي من خلال الإشارة الموجبة لمعامل الانحدار Estimate(β) والتي تعود لبُعد التقارير القضائية وفق المعايير القانونية والبالغ قيمتهُ (1.118)، كما ان قيمة الخطأ المعياري لمعامل الانحدار (0.162). كذلك فان كلاً من الحدين الأدنى (Lower) والأعلى (Upper) لحدود الثقة (95%Confidence Interval) والتي كانت قيمتهما (1.488, 0.852)، كانتا متشابهتان في الإشارات عند مستوى معنوية (0.05). كذلك يلاحظ ان هذا التأثير هو تأثير ذو دلالة معنوية من خلال قيمة P والبالغة (0.002) وهي اقل من (0.05) مما يعني ان هناك تأثير معنوي لبُعد التقارير القضائية وفق المعايير القانونية في متغير الحد من الاحتيال الضريبي.

ويمكن توضيح تأثير لأبعاد متغير المحاسبة القضائية في متغير الحد من الاحتيال الضريبي من خلال الشكل (٦) الأتي:

الشكل (٦) علاقة التأثير لأبعاد متغير المحاسبة القضائية في متغير الحد من الاحتيال الضريبي

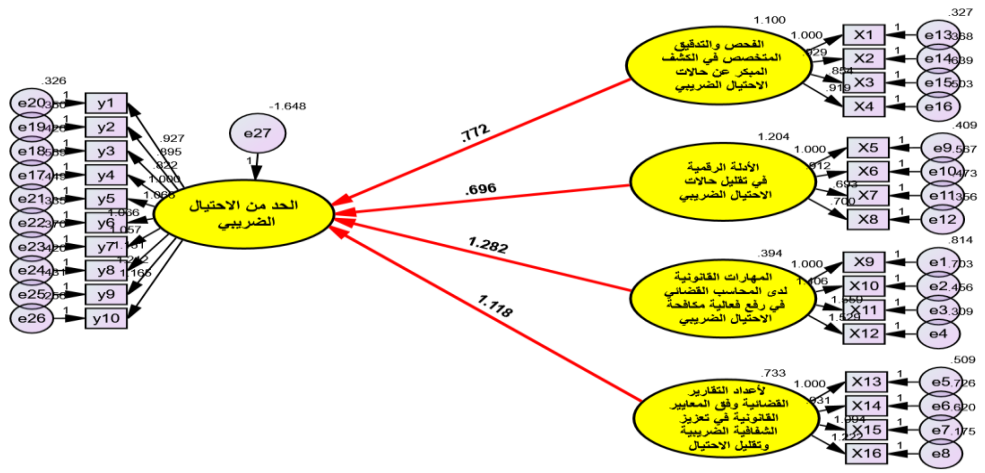

المصدر: إعداد الباحثتان في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية AMOS V.24

٥- الاستنتاجات الإحصائية

١.٥. علاقة التأثير المباشرة: وجود علاقة تأثير معنوية لمتغير المحاسبة القضائية في متغير الحد من الاحتيال الضريبي ← هذا هو جوهر الدراسة وأهم نتيجة، وذلك لقدرتها العلمية على كشف الأنماط الجرمية المعقدة وتجاوز التدقيق التقليدي، مما يعزز قوة الردع والرقابة داخل الهيئة.

٢.٥. علاقة التأثير لمحاور المحاسبة القضائية: جميع المحاور لها تأثير معنوي في الحد من الاحتيال الضريبي ← يوضح أن التأثير ليس عامًا فقط بل متجذر في كل محور، مما يثبت علمياً أن المكافحة الفعالة لا تعتمد على أسلوب منفرد، بل على تكامل الأدوات (التحليلية، التقنية، والتحقيقية) التي تعمل معاً كمنظومة رقابية شاملة تغطي كافة فجوات التلاعب المالي والمحاسبي في الهيئة.

٣.٥. محور المهارات القانونية هو الأكثر أهمية في رفع فعالية مكافحة الاحتيال الضريبي ← يحدد البعد الأكثر تأثيرًا عمليًا. مما يؤكد علمياً أن فاعلية المحاسبة القضائية لا تتوقف عند كشف التلاعب الرقمي فحسب، بل ترتكز أساساً على القدرة على تكييف الأدلة وتوثيقها قانونياً بما يضمن إدانة المحتالين وردعهم، مما يجعل الجانب القانوني الضمانة الحقيقية لتحويل الشكوك المحاسبية إلى عقوبات حاسمة.

٤.٥. علاقة الارتباط بين المتغيرين الرئيسيين: وجود علاقة ارتباط معنوية بين المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال الضريبي ← يثبت وجود علاقة قوية بين المتغيرين، وهو ما يؤكد أن المحاسبة القضائية تمثل المتطلب الأساسي والظهير الرقابي الأقوى لحماية الوعاء الضريبي من الثغرات الاحتيالية.

٥.٥. علاقة الارتباط بين المحاور والمتغير التابع: جميع المحاور مرتبطة معنويًا بالحد من الاحتيال الضريبي ← يعزز شمولية النتائج، وتكامل هذه الأدوات في محاصرة ظاهرة الاحتيال من زواياها المختلفة (الرقمية، التقنية، والقانونية)، مما يثبت أي محور منها يساهم مباشرة في تضييق الخناق على ممارسات التلاعب الضريبي ورفع كفاءة المنظومة الرقابية للهيئة.

٦.٥. قوة الثبات (ألفا كرونباخ ٠.٩٧): يثبت أن الأداة المستخدمة موثوقة جدًا ← تعطي مصداقية عالية للنتائج، تتسم باتساق داخلي متين وقدرة فائقة على قياس المتغيرات بدقة، وهو ما يجعل النتائج المستخلصة منها مرجعاً موثوقاً يمكن للهيئة العامة للضرائب الاعتماد عليه في بناء سياساتها الرقابية.

٧.٥. التحليل ألعاملي التوكيدي: مؤشرات جودة المطابقة جيدة والتشبعات عالية ← يدعم صلاحية النموذج المستخدم.

٨.٥. الاتساق الداخلي: وجود ارتباط معنوي بين الفقرات والمحاور ← يعزز جودة القياس لكنه أقل أهمية من النتائج التطبيقية.

٩.٥. عدم أتباع التوزيع الطبيعي: جميع المحاور لا تتبع التوزيع الطبيعي ← ملاحظة منهجية مهمة لكنها أقل تأثيرًا على جوهر النتائج.

٦- التوصيات

١.٦. بناءً على ما كشفته الدراسة من ضعف الغطاء القانوني، نوصي بضرورة سد الفجوة التشريعية عبر تحديث القوانين الضريبية، والنص صراحةً على اعتبار تقارير المحاسبة القضائية (بينة فنية ملزمة) أمام اللجان الاعتراضية والمحاكم المختصة، لضمان تحويل نتائج التحقيق إلى عقوبات رادعة.

٢.٦. وزارة المالية، المعهد المالي ومراكز التدريب الحكومية. عليها تطوير الكوادر البشرية، إعداد برامج تدريبية متخصصة للعاملين في الإدارات الضريبية والرقابية، لتمكينهم من استخدام أدوات المحاسبة القضائية بكفاءة عالية.

٣.٦. الإدارة التقنية في الهيئة العامة للضرائب، وزارة الاتصالات اعتماد التكنولوجيا الحديثة، الاستثمار في نظم المعلومات والبرمجيات، المتقدمة التي تدعم عمليات التحليل المالي والكشف عن التلاعب والاحتيال الضريبي.

٤.٦. تفعيل التنسيق بين الجهات الضريبية والقضائية والرقابية والمهنية، لضمان تكامل الجهود في مكافحة التهرب الضريبي، بين وزارة المالية، السلطة القضائية، هيئات الرقابة المالية.

٥.٦. تكثيف حملات التوعية للمكلفين بأهمية الالتزام الضريبي ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، من خلال نشر ثقافة الالتزام الضريبي، من قبل وزارة المالية/الهيئة العامة للضرائب، وسائل الإعلام الرسمية والخاصة.

٦.٦. إلزام المؤسسات والشركات بتطبيق نظم رقابة داخلية فعالة ومتطورة، بما يسهم في تقليل فرص التلاعب والاحتيال.، لجهة المنفذة من قبل الإدارة العليا في المؤسسات والشركات، هيئات الرقابة المالية.

٧.٦. تشجيع البحث العلمي، دعم الدراسات الأكاديمية والتطبيقية، في مجال المحاسبة القضائية والضرائب، لتطوير حلول مبتكرة تتناسب مع خصوصية البيئة العراقية. الجهة المنفذة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعات والمعاهد الأكاديمية.

References

١. إبراهيم عبد الله علي عبد الله. (دون سنة). المحاسبة القضائية دورها في تحسين عملية التحاسب الضريبي (دراسة ميدانية على ديوان الضرائب . ولاية الخرطوم). رسالة ماجستير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا.

٢. العامري، حيدر كاظم. (٢٠٢١). الاحتيال الضريبي ودور المحاسبة القضائية في كشفه. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، ١٣(٢)، ٥٥–٧٠.

٣. العامري، محمد يسري يوسف. (٢٠٢٣). دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد في ظل التحول الرقمي. مجلة البحوث الإدارية، ٤١(٤)، ٢٦–٤٠.

٤. العزاوي، ميثم حسين. (٢٠١٩). الجرائم الضريبية وآليات مكافحتها. بغداد: دار الكتب القانونية.

٥. عبد الله، أحمد يوسف. (٢٠١٩). التهرب والاحتيال الضريبي وأثرهما على الإيرادات العامة. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

٦. عبد الله، أحمد يوسف. (٢٠٢١). المحاسبة القضائية والحوكمة المالية في المؤسسات الحديثة. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

٧. عبد الرحمن، مصطفى محمد. (٢٠٢١). تقنيات المحاسبة القضائية في كشف الاحتيال المالي. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

٨. الجبوري، محمد صالح. (٢٠٢٠). دور المحاسبة القضائية في دعم القضاء ومكافحة الجرائم المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٦(١١٧)، ٥٥–٧٠.

٩. الجبوري، محمد صالح. (٢٠٢٠). الجرائم الضريبية ودور الإدارة الضريبية في مكافحتها. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٦(١١٨)، ٦٠–٧٥.

١٠. الحيالي، أحمد عبد الله. (٢٠٢١). الاحتيال الضريبي وأثره على العدالة الضريبية. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

١١. الحيالي، أحمد عبد الله. (٢٠٢٢). أهمية المحاسبة القضائية في دعم القضاء والحوكمة المالية. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

١٢. الحمادي، يوسف أحمد. (٢٠٢٠). الامتثال الضريبي وسلوك المكلفين. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

١٣. حسين، علي محمد. (٢٠١٩). الاقتصاد غير الرسمي وعلاقته بالتهرب الضريبي. مجلة الاقتصاد والتنمية، ٧(٢)، ٥٥–٧٢.

١٤. الزبيدي، فلاح حسن. (٢٠٢٠). المحاسبة القضائية ودورها في كشف الغش والفساد المالي. مجلة الإدارة والاقتصاد، ١٢(٤)، ٤٥–٦٠.

١٥. الزهراني، خالد بن عبد الرحمن. (٢٠٢٢). الجرائم الضريبية وأثرها على المنافسة الاقتصادية. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، ٣٤(١)، ٤٥–٦٠.

١٦. السامرائي، علي كاظم. (٢٠١٩). التدقيق الإلكتروني ودوره في دعم المحاسبة القضائية. بغداد: دار الأيام للنشر.

١٧. الشمري، قاسم حسين. (٢٠١٩). المحاسبة القضائية: المفاهيم والتطبيقات العملية. بغداد: دار الأيام للنشر.

١٨. القيسي، أحمد عبد الرحمن. (٢٠٢٢). دور المحاسبة القضائية في تعزيز الامتثال الضريبي. مجلة العلوم الاقتصادية، ١٥(١)، ٤٥–٦٠.

١٩. الربيعي، كريم سعد. (٢٠٢٠). التهرب والاحتيال الضريبي وأثرهما على المالية العامة. بغداد: دار الكتب القانونية.

٢٠. النعيمي، حسن عبد الله. (٢٠٢١). العدالة الضريبية وأثرها في الامتثال الضريبي. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

٢١. التميمي، عادل عبد الله. (٢٠١٨). المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

٢٢. التميمي، عادل عبد الله. (٢٠١٨). النظام الضريبي والتهرب والاحتيال الضريبي. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

٢٣. الدليمي، سعدون عبد الله. (٢٠٢٠). التدقيق التحقيقي وأثره في الحد من الاحتيال الضريبي. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

24. Akadiri, O. P. (2011). Development of a multi-criteria approach for the selection of sustainable materials for building projects (PhD thesis). University of Wolverhampton, UK.
25. Bagozzi, R. P., & Yi, Y. (1991). Multitrait–multimethod matrices in consumer research. Journal of Consumer Research, 17(4), 426–439.
26. Feldt, L. S., & Brennan, R. L. (1989). Reliability. In R. L. Linn (Ed.), Educational measurement (pp. 105–146). Macmillan Publishing Co., Inc.; American Council on Education.
27. Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). Multivariate data analysis (7th ed.). Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
28. McDonald, R. P., & Ho, M. H. R. (2002). Principles and practice in reporting structural equation analyses. Psychological Methods, 7(1), 64–82. https://doi.org/10.1037/1082-989X.7.1.64
29. Muehlmann, B. (2021). The use of forensic accounting experts in tax cases as identified in court opinions. Journal of Forensic & Investigative Accounting, 13(1), 1–25.
30. Wu, M., et al. (2016). Educational measurement for applied researchers. Singapore: Springer Nature Singapore Ltd. https://doi.org/10.1007/978-981-10-3302-5_2